خامسا– تقييم انجازات البنك الدولي

ساعد البنك الدولي على تشجيع التنمية المستدامة بالبلدان الاعضاء من خلال مساهمته في توفير التمويل وتبادل المعرفة والعمل مع القطاعين العام والخاص. ويتطلب توفير حلول متكاملة لمساعدة البلدان على التصدي لتحدياتها الإنمائية تركيزا على تحقيق النتائج. وفي السنوات الأخيرة، قدم البنك إسهامات مهمة في العديد من المجالات لمساندة نتائج عملية التنمية التي حققتها البلدان الشريكة، و في يلي عرض بعض الأمثلة المختارة من مختلف أنحاء العالم[1].

جدول رقم11: دور البنك الدولي في تمويل التنمية في اقتصاديات مختارة

بوليفيا :استفاد أكثر من 16 ألف أسرة من مشروع يهدف إلى تحسين سبل الوصول إلى الأسواق لصغار المزارعين في المناطق الريفية من خلال جمعيات شعبية ذاتية الإدارة .	بنغلاديش :حصل 3.7 مليون شخص في الريف على كهرباء من مصادر متجددة من خلال مشروع يربط نحو 50 ألف نظام منزلي يعمل بالطاقة الشمسية شهريا، وذلك بين عامي 2012 و 2015 .	الأرجنتين :أدى خفض استهلاك مركبات الكلوروفلوروكربون، ، ورابع كلوريد الكربون إلى إزالة 5052 طنا من طاقة استنفاد الأوزون بين عامي1997و 2010 .
كمبوديا :جرى 80 %من حالات الولادة بمساعدة أفراد مدربين في منشآت صحية في عموم البلاد بنهاية عام 2015 ارتفاعا من 39 %في عام 2008 .	البرازيل :ساعد مشروع المناطق المحمية في منطقة الأمازون على حماية ما يقرب من 60 مليون هكتار من الغابات المطيرة منذ عام 2012 .	البوسنة والهرسك :في الفترة بين منتصف عام 2014 حتى نهاية 2015، استفاد أكثر من 160 ألف شخص من إصلاح هياكل البنية التحتية في المناطق المتضررة من الفيضانات، في حين تلقى نحو 94 ألف شخص مواد بناء وسلعا أخرى لمواجهة حالات الطوارئ.
كولومبيا :في بوغوتا، أدى مشروع الحد من التعرض للكوارث إلى تراجع عدد الأشخاص المعرضين لمخاطر الكوارث الطبيعية من 604 آلاف إلى 236972 شخصا .	الصين :في مقاطعة فيوجيان، تم إصلاح أكثر من 5400 كيلومتر من الطرق الريفية في الفترة بين عامي 2011 و 2014، مما اختصر وقت الانتقال للحصول على الخدمات الصحية والأسواق 42 %	الكاميرون :بين عامي 2009 و 2015، ازداد سكان الريف الذين تتوفر لديهم طرق صالحة للسير عليها في كل الأجواء المناخية ضمن نطاق يبلغ 500 متر من 31 ألف نسمة إلى 435 ألفا .
إثيوبيا :ارتفع عدد من يحصل على خدمات الإرشاد الزراعي من 4 ملايين شخص إلى 13 مليونا بين عامي 2005 و 2015 .	جمهورية مصر العربية :أسفر البرنامج المصري لتخريد وإعادة تدوير المركبات عن تفادي أكثر من 130 ألف طن من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون في عامي 2013 و 2014 .	جمهورية الكونغو الديمقراطية :توفير مياه الشرب النظيفة لنحو 1.2 مليون شخص في المناطق الحضرية بين عامي 2014 و 2015.
هايتي :بين عامي 2010 و 2013، تم تدريب 5571 فردا من الأطقم الطبية والعاملين المجتمعيين في إطار المشروع الطارئ لمكافحة الكوليرا .	غواتيمالا :عزز برنامج للتنمية الاقتصادية الريفية قدرات 20 ألف منتج ومنشأة أعمال صغيرة 90 %منهم ينتمون للشعوب الأصلية .	تنزانيا :تمكن 8 ملايين مواطن تنزاني في المناطق الريفية من الحصول على مياه نظيفة ومأمونة بحلول عام 2015، بزيادة قدرها 75 في المائة من عام 2007 .

موريتانيا :بين عامي 2011 و 2014، تم تدعيم قدرات الإدارة الضريبية الحكومية، مما أدى إلى زيادة تحصيل الإيرادات الضريبية ب 36 %	كينيا :حتى عام 2015، استفاد 2.6 مليون شخص من مساندة التحويلات النقدية من خلال البرنامج الوطني لشبكات الأمان، ارتفاعا من 1.7 مليون في عام 2013 .	إندونيسيا :أدى أحد البرامج الوطنية لتمكين المجتمعات المحلية إلى تحسين سبل الحصول على الائتمان متناهي الصغر، وعاد ذلك بالنفع على أكثر من 670 ألف شخص من خلال صناديق القروض الدوارة .
باكستان :تلقى 7.7 مليون شخص في عموم باكستان تمويلا من الصندوق الباكستاني للتخفيف من حدة الفقر وجه 61 %من القروض إلى النساء .	نيكاراغوا :بين عامي 2012 و 2015، استفاد 458557 شخصا شكلت النساء أكثر من نصفهم من مشروع لتدعيم حقوق الملكية من خلال تحسين صكوك ملكية الأراضي وخدمات التسجيل .	نيبال: تم بناء أكثر من 400 محطة متناهية الصغر لتوليد الكهرباء في الفترة بين عامي 2007 و 2014، مما وفر إمدادات كهرباء نظيفة ومستمرة لما يبلغ 150 ألف أسرة ريفية .
رواندا :بين عامي 2010 و 2015، أدت المساندة المقدمة لتنمية أنشطة البستنة وإنتاج المحاصيل الغذائية على سفوح الجبال إلى خلق 33 ألف وظيفة .	الفلبين: بحلول عام 2015، كان هناك إجمالا 4.4 مليون أسرة فقيرة تعول أطفالا مسجلة في برنامج للتحويلات النقدية المشروطة يقدم حوافز للآباء للاستثمار في صحة وتعليم أطفالهم .	سري لانكا: عادت برامج تنمية مهارات المعلمين بالمدارس بالنفع على حوالي 186500 معلم منذ عام 2012 .

2-الانتقادات الموجهة الى البنك الدولي

بالرغم من هذه الانجازات السابقة إلا ان هناك العديد من الانتقادات الموجهة الى البنك الدولي نذكر منها:

2-1- شدة حرص البنك في تقديم القروض فإذا طلبت دولة ما من البنك قرضا فانه يدرس حالة تلك الدولة دراسة مستفيضة ثم يرسل بعثة لدراسة الأوضاع في الإنتاج والوسائل الأخرى، التي لا يمكن ان تلجأ اليها الدولة، ثم تقدم البعثة تقريرا الى مدير البنك الذي يعرضه بدوره على مجلس المديرين ثم يرسل البنك مرة أخرى بعثة لكي تشرف على استعمال القروض والتأكد من ان الأموال استخدمت لأغراض متفق عليها خوفا من فشل المشروعات التي تتفق عليها.

و عليه فان تركيز البنك على دراسة الاهلية الائتمانية للبلد المقترض جعلته لا يهتم بتحليل عملية التنمية نفسها، فالبنك لم يدرك بان تنفيذ المشاريع المعدة جيدا و بغض النظر عن مصدر التمويل من شأنه تعزيز الاهلية الائتمانية للمقترض[1] .

2-2- مر على نشاط البنك وقت طويل ومع ذلك ما زال عدم التوازن والاختلال بين موازين المدفوعات يطبع الكثير من اقتصاديات الدول النامية.

2-3-معظم قروض البنك وجهت الى القطاعات شبه الانتاجية كقطاع المياه و الصرف الصحي ووسائل النقل والعدالة ، مما ادي الى حرمان القطاعات الحقيقية المنتجة للقيمة المضافة من تمويل البنك لا سيما القطاع الزراعي و الصناعي.

2-4-بالرغم من اعتماد البنك على أسواق المال الدولية كمصدر لتعبئة الموارد المالية للتنمية بشروط ميسرة، إلا أنه لم يستطع الإيفاء بحاجة الدول النامية من هذه المصادر المالية. وبالنظر الى المخاطر الكامنة في اسعار الصرف يتضح ان تكلفة الاقتراض من البنك الدولي اصبحت أعلى بكثير من تكلفة الاقتراض الثنائي بين الدول، و اصبح اقراضه للدول النامية سالباً، بمعنى ان مقدار سداد هذه الدول لديونها اصبح أعلى من مقدار اقتراضها منه.(معدل فائدة 7.5-9 %).

2-5- اصبح البنك الدولي و صندوق النقد الدولي منذ ثمانينيات القرن الماضي يتصرفان وكأنهما وكيلان للدول الغنية في تحصيل ديونها من الدول النامية و اعادة جدولتها. وأصبحت قدرة الدول النامية على الاقتراض الثنائي وولوج الأسواق المالية الدولية منوطة بما تصدره المؤسستان بما يشبه شهادة "حسن السلوك الاقتصادي والمالي" لهذه الدول. وأصبحت المؤسستان تتمتعان بسلطة غير عادية في تحديد السياسات الاقتصادية والمالية والتنموية للدول النامية المدينة.

وعلى الرغم من أن البنك عدل من شعاراته المرفوعة من النمو الإقتصادي إلى النمو مع التوزيع إلى توفير الأساسيات إلى الإرتقاء بأداء الحكومات إلى توفير الشفافية إلى محاربة الفساد و تخفيض الفقر، إلا أن سياساته الواقعية بقيت متمركزة حول فتح الأسواق وتقليل الحواجز وتقليل دور الحكومات وتشجيع دور القطاع الخاص وغيرها من الإصلاحات الهيكلية التي صبت في معظمها في مصلحة الدول الصناعية، التي استفادت من اجراءات تحرير التجارة و رؤوس الاموال و ادت الى حصار عملية التصنيع و احتوائها و السيطرة عليها و الاختفاء التدريجي لنسيج الشبكة الصناعية في الدول النامية، وشل قدرات الانتاج الزراعي و اعاقة فرص تطوره التكاملي و اختراق المؤسسات و البنوك المالية لمعظم فروع و انشطة قطاع الخدمات، و نتيجة لذلك لم ينخفض الفقر ولم تتنوع الهياكل الإقتصادية بل تعمق التفاوت المعيشي في الدول النامية و بينها وبين الدول الغنية وفقدت الكثير من الدول سيادتها في ادارة الجوانب الاقتصادية التي أنتقصت بتدخل البنك الدولي في سياساتها الداخلية[1]. ففي عام **2002** أزالت غانا التعرفة الجمركية على وارداتها الغذائية ما ادى الى إغراق أسواقها بالمنتجات الأوروبية و تضرر المزارعون فيها لانخفاض أسعار الواردات مقارنة بالسعر المحلي . بالمقابل لم يتمكن البنك والصندوق الى غاية الان من اجبار دول المجموعة الأوروبية من تقليل حجم الدعم الزراعي المعتمد في اطار السياسة الزراعية المشتركة و التي خصص لها خلال الفترة **2014-2020** اكثر من **362** مليار دولار يوجه **278** مليار منها في شكل دعم مباشر و **85** مليار دولار لدعم التنمية الريفية[2]. كما رضخت زامبيا لشروط البنك والصندوق وأزالت التعرفة على وارداتها من الملابس التي كانت تحمي بها حوالي **140** شركة محلية للملابس ما ادى الى اختفاء اغلبها اذ لم يتبق من هذه الشركات المحلية سوى **8** شركات، من جهة اخرى كانت هذه الشركات غير قادرة على تصدير منتجاتها الى اسواق الدول الصناعية الكبرى بسبب نمو القيود الجمركية و غير الجمركية(العوائق الفنية) . كما اكدت الازمات المالية التي شهدتها دول جنوب شرق اسيا و دول امريكا اللاتينية تكاليف عملية التحرير القسري لحركة رؤوس الأموال في ظل غياب البيئة القانونية والإدارية المتطورة و تسببت اجراءات التقشف و تقليص النفقات الحكومية في الكثير من الدول النامية بهدف تصحيح موازناتها العامة في إطار البرامج الإصلاحية و الغاء دعم الاسعار الى جانب تحرير سوق الصرفي في تدهور القدرة الشرائية و تراجع مستويات المعيشة و الصحة و زيادة الفقر والأمية وتقليل النمو الإقتصادي[3] .

-تعثر جهود البنك الدولي في تحقيق برامج الاصلاح الاقتصادي التي اتبعت خلال بعض الازمات المالية، و ادت الى نتائج عكسية.(اغلاق معظم الشركات المالية في تايلندا مثلا)[4]. و في هذا الاطار اعتبر جيفري ساش أستاذ الإقتصاد في جامعة

هارفرد الأمريكية والمستشار لعدد كبير من الدول النامية من ان برامج البنك الدولي لم تعالج مشاكل الدول النامية التي ظلت تعاني من الفقر و الامراض و تلوث البيئة، وتوصل الى أن ضعف التنسيق بين البنك الدولي وصندوق النقد الدولي مع المؤسسات المتخصصة في الأمم المتحدة جعلهما غير مطلعان على واقع و ظروف الدول النامية، وهذا يفسر إلى حد كبير عدم فعالية سياساتهما التنموية. أما عن كيفية اصلاح المؤسستين المذكورتين فهو يقترح ضرورة إحلال برامج تنموية تأخذ في الاعتبار الخصائص الفردية لكل دولة والظروف المحيطة بتخلفها محل البرامج الإقتصادية الحالية الجاهزة التي تفرض على الدول النامية مقابل القروض حتى لا تؤدي هذه البرامج إلى تفاقم مشكلات التنمية كما حصل نتيجة لممارسات البنك والصندوق الدوليين عبر السنوات الماضية . بالمقابل اكد جوزيف ستيغلتس الحائز على جائزة نوبل في الإقتصاد لعام **2001** بأن شروط الاقراض المفروضة من قبل مؤسستي بروتن وودز على الدول النامية ليست لها إعتبارات إقتصادية، ما جعلها ذات اثار سلبية في الكثير من الحالات. و ان هناك مواد في لوائح هذه المؤسسات تمنع من ممارسة ضغوط على الدول المقترضة لإجبارها على تبني سياسات لا علاقة لها بالمشكلة الإقتصادية التي تقدم القروض لحلها . و كمثال على ذلك كوريا التي اجبرت على تحرير قطاعاتها المالية و تحرير بعض القطاعات الاقتصادية الانتاجية كشرط للحصول على الموارد المالية كما اشار الى الاحصائيات و البيانات التي ينشرها البنك و المتعلقة بالتغيرات الإقتصادية كمعدلات النمو والإستثمار والإدخار معظمها غير دقيقة كون هذه الإحصاءات لا تستند الى تنبؤات مرتكزة على نماذج إحصائية متطورة، ولا حتى على أفضل التقديرات من قبل من هم على دراية بهذه الإقتصاديات وإنما هي أرقام تم الإتفاق عليها كجزء من البرامج الإصلاحية أي أنها أقرب إلى الأرقام المطبوخة أو المتفق عليها[1].

-خضوع إدارة البنك الدولي و قراراته الى نفوذ و سيطرة القوى الخمس الكبرى فيه وعلى رأسهم الولايات المتحدة التي تملك حوالي **17 %** من القوة التصويتية في البنك الدولي .

-تزايد مشروطية البنك المرتبطة بصرف القروض في اطار برامج الإصلاح الهيكلي التي لابد من اعادة النظر في محتوياتها وجعلها اكثر تماشيا و ظروف الدول النامية .

-محدودية الموارد المالية المتاحة لمؤسسة التمويل الدولية ومؤسسة التنمية الدولية الامر الذي جعلها دورها التمويلي جد محدود.

سادسا- حوكمة البنك الدولي

بهدف تفعيل و تحسين دور البنك الدولي في تمويل التنمية الاقتصادية يسعى هذا الاخير الى اجراء عدة تعديلات على انشطته و هيكله التنظيمي في اطار اجراءات اعادة حوكمته و من اهم مظاهر ذلك ما يلي:

6-1-توسيع نطاق الصوت والمشاركة :حيث وافقت مجموعة البنك الدولي سنة **2008** على توسيع نظام الصوت والمشاركة للبلدان النامية ، وتلك السائرة على طريق التحول إلى اقتصاد السوق، ووافق مجلس المحافظين على زيادة الحصة التصويتية لهذه البلدان في البنك الدولي للإنشاء والتعمير إلى **44%** ، وعلى إنشاء مقعد ثالث في مجلس المديرين التنفيذيين من أجل إفريقيا جنوب الصحراء، كما إرتفعت نسبة حقوق التصويت للبلدان النامية في مؤسسة التنمية الدولية إلى أكثر من **45 %**[2].و بذلك اضحت بعض الاقتصاديات الناشئة من بين الدول صاحبة اكبر الحصص في مجموعة البنك الدولي بعد اصلاحات سنة **2008** ، كما يوضحها الجدول الموالي.

جدول رقم 12: الحصة التصويتية لأكبر عشرون بلد عضو في مجموعة البنك الدولي

	IBRD		IDA		IFC		MIGA	
1	United States	16.36	United States	12.16	United States	23.59	United States	14.98
2	Japan	7.85	Japan	9.53	Japan	5.86	Japan	4.21
3	Germany	4.48	Germany	6.30	Germany	5.35	Germany	4.19
4	France	4.30	United Kingdom	5.37	France	5.02	France	4.02
5	United Kingdom	4.30	France	4.04	United Kingdom	5.02	United Kingdom	4.02
6	Canada	2.78	Saudi Arabia	3.30	Canada	3.38	China	2.64
7	China	2.78	India	3.13	India	3.38	Russia	2.63
8	India	2.78	Canada	2.69	Italy	3.38	Saudi Arabia	2.63
9	Italy	2.78	Italy	2.57	Russia	3.38	India	2.56
10	Russia	2.78	Poland	2.10	Netherlands	2.33	Canada	2.51
11	Saudi Arabia	2.78	Netherlands	2.02	Belgium	2.11	Italy	2.38
12	Netherlands	2.21	Sweden	1.98	Australia	1.97	Netherlands	1.86
13	Brazil	2.07	China	1.88	Switzerland	1.73	Belgium	1.75
14	Belgium	1.80	Brazil	1.60	Brazil	1.65	Australia	1.50
15	Spain	1.74	Australia	1.23	Argentina	1.59	Switzerland	1.32
16	Switzerland	1.66	Switzerland	1.15	Spain	1.54	Brazil	1.30
17	Australia	1.52	Belgium	1.13	Saudi Arabia	1.26	Spain	1.14
18	Iran	1.48	Norway	1.03	Indonesia	1.19	Argentina	1.12
19	Venezuela	1.27	Denmark	0.98	Mexico	1.15	Indonesia	0.95
20	Mexico	1.18	Pakistan	0.92	Venezuela	1.15	Sweden	0.95
	TOTAL	68.90		65.11		78.03		58.66

Source : World bank, Repowering the World Bank for the 21st Century, Report of the HighLevel Commissionon Modernization of World Bank Group Governance , october 2009, p.24

و قد توصلت الدول الاعضاء في البنك الدولي الى اتفاق يوم الاحد **25** افريل **2010** بشأن نقل المزيد من سلطة التصويت الى الدول الصاعدة والنامية.وقد وافق البنك الدولي على زيادة سلطة التصويت للدول النامية والانتقالية بواقع **3.13 %**بشكل اجمالي ليرتفع من **44.06**% الى **47.19 %**،وازدادت بموجبها سلطة تصويت الصين الى **4.42 %** من **2.77 %**، لتصبح ثالث اكبر سلطة تصويت بعد الولايات المتحدة واليابان.وقد تراجعت سلطة التصويت لالمانيا وفرنسا وبريطانيا بدرجة مختلفة؛ من بين الدول الآسيوية انخفضت حصة اليابان من **7.62**% إلى **6.84 %**،بينما صعدت حصة الهند من **2.77**% إلى **2.91**% لتصبح فى المركز السابع، مما يوضح أن السلطة الاقتصادية فى البنك الدولي قد تحولت إلى شرق العالم، لا سيما إلى الدول الناشئة والنامية التى تمثلها الصين والهند.

و تعكس زيادة سلطة تصويت الصين فى البنك الدولي بشكل جلي زيادة الوزن النسبي للصين فى الاقتصاد العالمي، وتمثل خطوة هامة اتجاه تجسيد مبدأ الانصاف و عدالة سلطة التصويت بين الدول الاعضاء النامية والمتقدمة..و بالرغم من أن هذا الإصلاح شكل خطوة صغيرة في علمية إصلاح النظام النقدي والمالي الدولي،الا انه يكتسي أهمية كبيرة كونه:

-يساهم في كسر احتكار اوروبا والولايات المتحدة لسلطة التصويت في البنك الدولي على المدى الطويل، ويساعد على تحسن تمثيل الدول النامية وصوتها فى البنك الدولي، وتعزيز العدالة والمعقولية لهيكل الحكم فى البنك الدولي، مما يمكن البلدان النامية من لعب دور افضل في البنك الدولي[1].

-تأثير الاصلاح النموذجي: إن مبادرة البنك الدولي فى اجراء اصلاح التمثيل وسلطة التصويت، يعزز عملية اصلاح الحصة في صندوق النقد الدولي، ويشجع اصلاح العدالة لهيكل الحكم فى المؤسسات المالية الدولية،كما يأثر بشكل عميق على الاصلاحات فى المؤسسات الاقتصادية والسياسية العالمية الأخرى والتعاون النشيط بين اقتصاديات العالم المختلفة.

-الاصلاح يعزز التعاون بين الصين والبنك الدولي : ان زيادة سلطة تصويت الصين فى البنك الدولي ستساعد على تعزيز التعاون بين الصين والبنك الدولي، حتى تلعب الصين دورها كدولة مساهمة بشكل افضل. وللاصلاح أهمية كبيرة لدفع

التزام البنك الدولي بغرضه ألا وهو الحد من الفقر والتنمية، والحفاظ على مصالح الدول النامية، بالاضافة إلى لعب دور أكبر من حيث تخفيف الفقر.

6-2-إعادة هيكلة الأجهزة الإدارية: أسفر الإستعراض الداخلي لشؤون الحوكمة بقيادة مجلس المديرين التنفيذيين للبنك عن وضع برنامج عمل لتحسين عمليات المجلس والخدمات المقدمة للبلدان المتعاملة مع البنك.

6-3-عملية إختيار قيادة البنك :حيث توصلت البلدان المساهمة في البنك الدولي في أكتوبر **2008** إلى توافق مهم في الآراء بأن يكون إختيار رئيس مجموعة البنك الدولي عملية مفتوحة ومبنية على الجدارة والإستحقاق ومتسمة بالشفافية.

6-4-تدعيم مسألة جهاز الإدارة :حيث يقوم البنك بإجراء إستعراض مؤسسي للتقييم المستقل من أجل تقييم الفجوات والتداخلات في النظام.

6-5-تعزيز القدرات المالية للبنك الدولي للإنشاء والتعمير :لقد مكن المركز الرأسمالي القوي الذي تمتع به البنك الدولي للإنشاء والتعمير قبل اندلاع الأزمة المالية من تقديم مساندة مالية ضخمة للبلدان المتعاملة معه، إلا أن هذا المستوى القياسي من المساعدات أدى إلى إجهاد الموارد المتاحة لدى البنك، ولذلك أعد جهاز الإدارة والبلدان المساهمة حزمة من التدابير تستهدف تعزيز القدرات المالية للبنك الدولي للإنشاء والتعمير، وتشمل هذه الحزمة إجراء زيادة إجمالية في رأسماله بقيمة **86.2** مليار دولار كما سبق الاشارة اليه سابقا.

6-6- إصلاح الإقراض للأغراض الاستثمارية: تطالب البلدان المتعاملة مع البنك الدولي حاليا بمناهج إقراض جديدة ومبتكرة تتسم بقدر أكبر من المرونة وتتيح حلولا أكثر سرعة وتكون مصممة حسب إحتياجات المتعاملين، وهو ما يعمل خبراء البنك على إعداده. ومنذ فيفري **2009** ،يضطلع البنك الدولي بجهد كبير لإصلاح نموذج قروضه للأغراض الإستثمارية بما يحسن إستجابته لإحتياجات البلدان المقترضة منه، وسيتيح هذا الإصلاح للبلدان المتعاملة مع البنك أدوات إقراض أكثر مرونة، وزيادة وقت الاستجابة وتحسين نواتج التنمية، مع الحد في الوقت نفسه من الإجراءات البيروقراطية . ويرتكز هذا الإصلاح على خمسة مبادئ وهي[1]:

-التركيز بصورة أكبر على النتائج والمخاطر، والتمييز بين الإجراءات والموارد وفقا لمستوى المخاطر؛

-تعزيز دعم مرحلتي الإشراف والتنفيذ بالنظر لترجيح حدوث النتائج والمخاطر خلالهما؛

-تبسيط خيارات الإقراض الحالية للأغراض الاستثمارية وتزويد البلدان المتعاملة مع البنك بقائمة أكثر استجابة من أدوات التمويل من خلال أداة جديدة تساند برامج الحكومات، وتربط بصورة مباشرة بين المدفوعات وتحقق النتائج؛

-تزويد موظفي البنك بما يلزم من أدوات وبرامج تدريبية ونماذج ملائمة من شانها مساعدتهم على تنفيذ الإصلاحات؛

-مراجعة إطار السياسات الخاص بالإقراض لأغراض الاستثمار وتبسيطه وجعله مستندا إلى المبادئ.

و قد صاغ البنك الدولي أربعة عوامل أساسية يمكن أن تحدد شكل دوره في مرحلة ما بعد الأزمة المالية:

-يتمثل العامل الأول في التمويل التقليدي والتمويل الإنمائي المبتكر، حيث يسعى البنك الدولي الى الحفاظ على قوته الرأسمالية و ابتكار طرق تمويلية اخرى تمكنه من مواجهة التقلبات الدورية؛ والمساعدة في تعزيز الطلب العالمي لمساندة الانتعاش العالمي؛ و تمويل التجارة ودعمها؛ و مساعدة القطاع الخاص على لعب دور رئيسي في مختلف الاقتصاديات

النامية و مساعدة الحكومات على تبني تدابير التصدي للأزمة؛ و المساعدة من خلال الاستثمار في بناء أقطاب متعددة للنمو لديها قطاع عام يتسم بالاستجابة والخضوع للمساءلة وقطاع خاص متسم بالديناميكية[1].

-يتمثل العامل الثاني في تقديم الأدوات المعرفية، حيث يتوفر البنك الدولي على مخزون من أفضل الممارسات العالمية في مجال التنمية، تجمع بين خبرات التنفيذ والبحوث والتعلم، استناداً إلى تجاربها مع القطاعين العام والخاص. وعلى هذا النحو، تتطلع البلدان والجهات المتعاملة مع مجموعة البنك الدولي إليها للربط بين المصادر المتعددة لمعارف العاملين وابتكاراتهم في مجال التنمية وتصميمها بما يلائم احتياجاتها.

-يتمثل العامل الثالث في تعزيز أجندة سلع النفع العام العالمية fostering global public goods ، أي التحديات العالمية الملحة من قبيل تغير المناخ والأمراض المعدية التي تتطلب استجابة مؤسسية متعددة القطاعات، والمزج بين المشورة بشأن السياسات والاستثمارات من جهة والانتشار العالمي المرتكز على برامج قطرية من جهة أخرى[2].

-أما العامل الرابع فيتمثل في كيفية التعامل مع الأزمات المستقبلية التي لا يمكن التنبؤ بها ،حيث يحاول البنك الدولي تعبئة مجموعة متنوعة وشاملة من المهارات والأدوات لصالح البلدان المساهمة، كما فعل في أزمات الغذاء **2007-2011**، أوفي استجابته لأزمة تسونامي في المحيط الهندي، أو الأزمات المالية في المكسيك وشرق آسيا.